العمالة المهاجرة المصريّة في ليبيا

لمحة عامّة وفرص للمستقبل

ورقة معلومات أساسيّة

تفعيل مذكّرة التّفاهم بين ليبيا ومصر

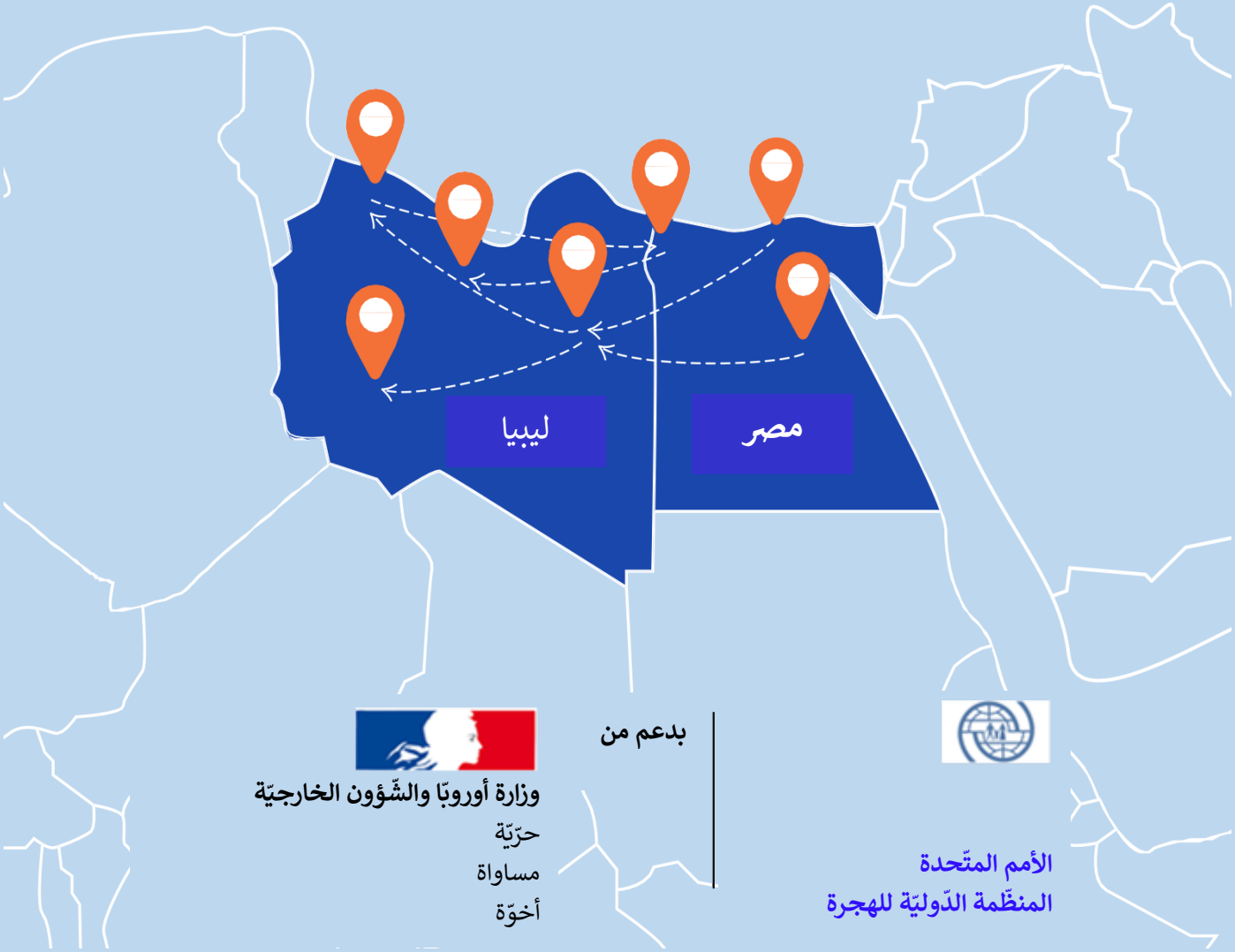

بدعم من

وزارة أوروبّا والشّؤون الخارجيّة
حرّيّة
مساواة
أخوّة

الأمم المتّحدة
المنظّمة الدّوليّة للهجرة

© 2022 المنظّمة الدّوليّة للهجرة (IOM)

كلّ الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أيّ جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة إلكترونيّة أو ميكانيكيّة أو بالنّسخ الضّوئيّ أو التّسجيل أو بأيّ طريقة أخرى دون الحصول على إذن خطّيّ مسبق من المنظّمة الدّوليّة للهجرة (IOM).

جدول المحتويات

الملخّص التّنفيذيّ

01 مقدّمة

02 المنهجيّة

03 العمالة المهاجرة إلى ليبيا: الخلفيّة والاتّجاهات والتّطوّرات

1. تطوّر سياسات هجرة العمالة اللّيبيّة
2. هجرة العمالة المصريّة إلى ليبيا: منظور تاريخيّ
3. سوق العمل اللّيبيّ: الخصائص الرّئيسيّة

04 لمحة عامّة عن العمالة المصريّة المهاجرة في ليبيا

1. الخصائص الدّيموغرافيّة والملامح الرّئيسيّة
2. الدّخول إلى ليبيا
3. الحالة الوظيفيّة
4. الوصول إلى الوثائق
5. التّحويلات
6. نوايا التّنقّل

05 الخلاصة والطّريق إلى الأمام

الفهرس

ملحق: استبيان نوعيّ

الملخّص التّنفيذيّ

يتمثّل الهدف من هذه الورقة في تقديم لمحة عامّة عن هجرة العمالة المصريّة إلى ليبيا، مع التّركيز على الفرص المتعلّقة بتحسين إدارة هجرة اليد العاملة بين مصر وليبيا. وقد تمّت صياغة هذه الورقة بهدف توجيه تفعيل مذكّرة التّفاهم بشأن هجرة اليد العاملة التي وقّعتها كلتا الدّولتين في عام 2021. كما تمّت صياغة هذه الوثيقة باستخدام بيانات مسوحات رصد التّدفّق (FMS) الخاصّة بالمنظّمة الدّوليّة للهجرة (2020-2022)، وبيانات من المقابلات النّوعيّة مع العمّال المهاجرين المصريّين التي تمّ جمعها في يونيو 2022، والسّياسات ذات الصّلة، والأدبيّات الأكاديميّة (انظر قسم المنهجيّة لمزيد من المعلومات).

لقد لعب العمّال المهاجرون المصريّون لعدّة عقود وحتى الآن، دورًا مهمًا في ليبيا. حيث وفّروا قوّة عاملة ماهرة تشتدّ الحاجة إليها في قطاعات رئيسيّة من الاقتصاد. وبشكل عامّ، توضّح هذه الورقة الخصائص التّالية للعمّال المصريّين المهاجرين في ليبيا:

الخصائص الدّيموغرافيّة:
يشكّل المهاجرون المصريّون 21 في المائة من إجماليّ السّكان المهاجرين في البلاد. وقد أفاد 95 في المائة منهم بأنّ الانتقال إلى ليبيا كان لأسباب اقتصاديّة متنوّعة.

الدّخول إلى ليبيا
يتّسم دخول المهاجرين المصريّين إلى ليبيا بمستويات كبيرة من المخالفات. وفي بعض الظّروف، ورد أنّ المجيبين اعتبروا الدّخول إلى ليبيا غير آمن وطويل ومرهق.

الحالة الوظيفيّة
تحظى الغالبيّة العظمى من المهاجرين المصريّين في ليبيا (93٪) بعمل/وظيفة، في حين أنّ 59٪ فقط كانوا يعملون في مصر قبل الهجرة إلى ليبيا. وكانت نسبة عالية من المهاجرين المصريّين الذين شملهم الاستطلاع يعملون في مهن أوّلية تتميّز بأنشطة تنطوي على عمل يدويّ. وعلاوة على ذلك، أفاد العديد من المجيبين بأنّهم يعملون في قطاعات مثل التّجارة؛ والبناء؛ والتّصنيع؛ والزّراعة.

الوصول إلى الوثائق
أفادت الغالبيّة العظمى من المهاجرين المصريّين بعدم امتلاكهم تصريحَ عملٍ (71٪)، أو تصريحَ إقامةٍ (68٪) في ليبيا، ممّا يؤكّد أنّ الهجرة من مصر تتميّز بنسبة كبيرة من المخالفات. وأفاد العديد ممّن تمّت مقابلتهم أنّ هذا الافتقار إلى الوضع الرّسميّ خلق مشاكل تتعلّق بالسّلامة لهم ولعائلاتهم.

التّحويلات
أفاد ما يقرب من نصف المهاجرين المصريّين بأنّهم يقومون بإرسال الأموال إلى الوطن منذ وصولهم إلى ليبيا، وهو رقم أعلى بكثير من أيّ من الجنسيّات المهاجرة الأخرى التي تمّ تسجيلها في استطلاعات مصفوفة تتبّع النّزوح. ويشير هذا إلى أنّ المهاجرين المصريّين يتمتّعون بوصول جيّد إلى سوق العمل الليبيّ وأنّهم مساهمون رئيسيّون في اقتصاد بلدهم الأمّ.

نوايا الهجرة
أعرب غالبيّة المهاجرين المصريّين (52٪) عن نيّتهم البقاء في ليبيا، وهي نسبة أكثر من أيّ نسبة من الجنسيّات الأخرى التي شملتها دراسة مصفوفة تتبّع النّزوح.

الطّريق إلى الأمام
يعدّ توقيع مذكّرة تفاهم بين ليبيا ومصر خطوة مهمّة، غير أنّ تفعيلها السّريع وإنشاء مسارات منتظمة بين البلدين أمر بالغ الأهمّية لضمان حماية العمّال المهاجرين المصريّين في ليبيا.

01. مقدّمة

كانت ليبيا منذ خمسينيات القرن الماضي، لا سيّما عندما دعمت الدّولة المصريّة المدرّسين والعمّال ذوي الياقات البيضاء لتلبية احتياجات التّوظيف اللّيبيّ في مجالي الإدارة والتّعليم، وجهة مفضّلة للعمّال المصريّين الباحثين عن فرص في الخارج (Tsouparas, 2015). واعتبارًا من عام 2009، عمل حوالي 2 مليون مصريّ في ليبيا، وهو ما يمثّل أكثر من 30 في المائة من إجمالي عدد المصريّين في الخارج (إحصاءات وزارة الخارجيّة المصريّة، مقتبس من زهري، 2013). وعلى الرّغم من أنّ الانتفاضة العربيّة عام 2011 وآثارها على الأمن في ليبيا أدّت إلى هجرة عودة كبيرة، إلاّ أنّ الرّواتب المرتفعة مقارنة بالدّول المجاورة إلى جانب سهولة الوصول إلى ليبيا ورخص تكاليف الانتقال نسبيًا استمرّت في جذب عدد كبير من العمّال المصريّين. ووفقًا لتقديرات مصفوفة تتبّع النّزوح الصّادرة عن المنظّمة الدّوليّة للهجرة (IOM) لعام 2022، هناك ما مجموعه 144543 مهاجرًا مصريًا في ليبيا، وهو ما يمثّل 21 بالمائة من إجماليّ السّكان المهاجرين في البلاد، وثاني أكبر نسبة بين جميع الجنسيّات بعد النّيجيريّين.

وفي سبتمبر 2021، وقّعت حكومتا ليبيا ومصر سلسلة من 14 مذكّرة تفاهم و6 اتّفاقيات في العديد من مجالات السّياسة (Zaptia, 2021). وعلى وجه الخصوص، أكّد أحدهم في مجال التّوظيف والشّؤون الاجتماعيّة التزام كلا البلدين بتسهيل سياسات هجرة العمالة النّظامية وحماية حقوق العمّال المهاجرين المصريّين الموجودين بالفعل في ليبيا (المرجع نفسه). وإذا تمّت الاستفادة من هذه الاتّفاقيات، فمن المحتمل أن تعود بالنّفع على القوى العاملة الوطنيّة والمهاجرين على حدّ سواء. كما تجري الحكومة اللّيبية مناقشات مع دول أخرى من بينها النّيجر، لتسهيل فتح قنوات لهجرة العمالة النّظامية ومعالجة المخاوف المتعلّقة برفاهية العمّال المهاجرين (المنظّمة الدولية للهجرة، 2021).

وعليه، فإنّ الغرض من هذه الورقة يتمثّل في تقديم لمحة عامّة عن الهجرة المصرية في ليبيا، مع التّركيز على الخصائص الاجتماعيّة والاقتصاديّة الرئيسيّة للعمّال المهاجرين المصريّين، بما في ذلك شروط الدّخول إلى ليبيا، والوضع الوظيفيّ، والوصول إلى الوثائق، والتّحويلات الماليّة، ونيّة التّنقّل. ومن جانب آخر، تهدف الأدلّة التي تم الحصول عليها كجزء من هذه الورقة إلى توجيه المسؤولين اللّيبيّين والمصريّين في تفعيل مذكّرة التّفاهم الموقّعة بين البلدين.

02. المنهجيّة

تعتمد الورقة على مصادر البيانات التّالية:

(1) استطلاعات مراقبة التدفق (FMS)

تُعدّ مصفوفة تتبّع النّزوح (DTM) التّابعة للمنظّمة الدّوليّة للهجرة في ليبيا عبارة عن نظام لجمع البيانات يُستخدم لإجراء استبيانات مع المهاجرين على طول طرق الهجرة الرئيسيّة وفي المواقع الرئيسيّة في ليبيا. وقد شملت العيّنة التي تمّ تحليلها لهذه الورقة 9،916 مجيبا مصريًا، شاركوا في عمليّة المسح في ليبيا بين عامي 2020 و2022. وقد ركّز المسح على مجموعة متنوّعة من الموضوعات، بما في ذلك التّركيبة السّكانية وتاريخ الهجرة وأسبابها واتّخاذ القرار ووسائل السّفر إلى ليبيا، والقدرة على إرسال واستقبال الحوّالات وما إلى ذلك.

(2) المقابلات النّوعيّة

تمّ إجراؤها مع 8 مهاجرين مصريين في بنغازي وطرابلس، في يونيو 2022. واستبيان المقابلة متاح في قسم الملاحق.

(3) مراجعة الأدب الأكاديميّ والسّياسيّ ذي الصّلة

إنّ معظم البيانات المقدّمة كجزء من هذه الورقة أبلغ عنها المهاجرون ذاتيًا، وذلك نظرًا لمحدوديّة توافر البيانات التي تنتجها الحكومة. وفي حين أنّ هذا يمكّن الورقة من تقديم إشارة إلى تصوّرات المهاجرين المصريّين في ليبيا، إلاّ أنّ النّتائج الواردة في أقسام لاحقة من هذا العمل لا يمكن بالضّرورة تعميمها على جميع السّكّان.

03. العمالة المهاجرة إلى ليبيا

الخلفيّة، الاتّجاهات والتطوّرات

1.3 تطوّر سياسات هجرة العمالة اللّيبيّة

1987 تعتمد ليبيا القانون رقم 6 لعام 1987 كإطار رئيسيّ ينظّم دخول الرّعايا الأجانب.

1989 تمّ إكمال القانون رقم 6 بالقانون رقم 10 لسنة 1989، الذي سمح لمواطني الدّول العربيّة بدخول ليبيا والإقامة فيها. واستفاد هؤلاء الرّعايا الأجانب من ظروف مواتية، بما في ذلك التّمتّع ببعض الحقوق السّياسيّة.

1990 في أعقاب الحظر الجويّ وحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتّحدة على ليبيا (1992-2000)، تبنّى القّذافي سياسات تهدف إلى تسهيل وصول المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصّحراء، وخاصّة نيجيريا والسّودان وتشاد ومالي.

2000 أطلقت ليبيا والاتّحاد الأوروبيّ تعاونًا لمكافحة الهجرة غير النّظامية إلى أوروبا. وتمّ إدخال قوانين وقواعد جديدة بهدف تنظيم عدد كبير من المهاجرين غير الشّرعيّين في ليبيا. ومع ذلك، أدّت هذه الإجراءات إلى عمليّات رفض واسعة النّطاق على الحدود وإعادة المهاجرين غير الشّرعيّين إلى أوطانهم.

2007 تمّ فرض متطلّبات تأشيرة جديدة على جميع الأجانب، باستثناء رعايا الدّول العربيّة.

2019 يُسمح حاليّا للعمّال المهاجرين بالحصول على تصاريح عمل إذا كان لديهم عقود عمل في ليبيا، وفقًا للقواعد واللّوائح الوطنيّة. ومع ذلك، فإنّ الإجراءات لا تطبّق دائمًا بشكل صارم أو حرفيّا من قبل السّلطات.

2020 بدأت السّلطات اللّيبيّة، بما في ذلك وزارة العمل وإعادة التّأهيل، مفاوضات مع حكومتي النّيجر ومصر لإبرام اتّفاقيّة عمل ثنائيّة لتسهيل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنّظاميّة إلى ليبيا.

2022 وزارة الاقتصاد والتّجارة تصدر قراراً بمنع غير الليبيين من السمسرة العقاريّة؛ تأجير المخابز والأماكن التّجاريّة الأخرى لأنفسهم.

*** نظرة عامّة على سياسات وتطوّرات هجرة اليد العاملة في ليبيا (من الثّمانينيات حتى اليوم). مقتبس من ديناميات هجرة اليد العاملة في ليبيا. في: الهجرة في غرب وشمال إفريقيا وعبر البحر الأبيض المتوسط: الاتجاهات والمخاطر والتنمية والحكم. (Borgnäs, E., Cottone, L. and Teppert, T، 2020).**

2.3 هجرة العمالة المصريّة إلى ليبيا: منظور تاريخيّ

لعبت العلاقات الثنائيّة بين ليبيا ومصر، فضلاً عن تطوّرات السّياسة الدّاخلية والخارجيّة، دورًا حاسمًا في تشكيل اتّجاهات وديناميكيّات الهجرة المصريّة.

وبدأت الهجرة المصريّة إلى ليبيا في الخمسينيات في عهد جمال عبد النّاصر. حيث نظّمت الدولة المصريّة هجرة المعلمين والبيروقراطيّين وغيرهم من المهنيّين المصريّين إلى ليبيا. وفي ذلك الوقت، قامت وزارات مختلفة، بما في ذلك وزارة التّربية والتّعليم، بإرسال آلاف المعلّمين والموظّفين ذوي الياقات البيضاء إلى ليبيا، ممّا سدّ شغور القوى العاملة المتاحة. وفي عام 1971، ألغت ليبيا متطلبات التّأشيرة للمصريّين، الأمر الذي سمح لهم بالدّخول باستخدام بطاقة هويّة فقط. ونتيجة لهذه السّياسة، دخل آلاف العمّال المصريّين (المهرة وغير المهرة) إلى ليبيا، مستفيدين من حقيقة أنّ معظم اللّيبيّين استمرّوا في العمل في الزّراعة، بدلاً من البناء أو الخدمات (Tsouparas, 2015).

لكن حدثت بعض التّغييرات المهمّة في العلاقات بين مصر وليبيا في السّبعينيات. حيث تدهورت العلاقات بين ليبيا ومصر في ظلّ ولاية أنور السّادات، ممّا دفع ليبيا إلى التوقّف عن إصدار التأشيرات لما يقرب من عقد من الزّمان، وهو ما أدّى إلى ترحيل آلاف المهاجرين المصريّين من ليبيا بين عامي 1974 و1976 (المرجع نفسه، 8-10). ووصلت العلاقات المصرية الليبية إلى أدنى مستوياتها عندما اندلعت حرب استمرّت أربعة أيام بين البلدين، في الفترة من 21 إلى 24 يوليو / تموز 1977. وعلى الرّغم من استمرار التوتّر لعدّة أشهر بعد ذلك، إلاّ أنّ استأنفت ليبيا إصدار التّأشيرات للمصريين في نوفمبر /تشرين الثاني 1977، وهو ما قاد إلى بضع سنوات هادئة للمصريّين في ليبيا (المرجع نفسه).

وبعد الانتفاضة العربية عام 2011، لوحظت عودة عدد كبير من المصريّين إلى مصر، وكان ذلك بالأساس بسبب انتفاضة 2011 وموجات العنف التي اندلعت في 2014-2015 بسبب تنافس الفرقاء على السّيطرة على الأراضي الليبيّة. وعلى الرّغم من ذلك، يواصل المهاجرون المصريّون الهجرة إلى ليبيا بحثًا عن مستقبل أفضل (الكموني وآخرون، 2019).

3.3 سوق العمل اللّيبيّ: الخصائص الرّئيسيّة

قامت عدد من الدّراسات على مدى السّنوات القليلة الماضية، بتقييم حالة سوق العمل اللّيبيّ [انظر على سبيل المثال: REACH 2022 (أ)؛ REACH 2022 (ب)]. وتحدّد هذه الدّراسات الاتّجاهات الرّئيسية التّالية التي تؤثّر على سوق العمل في الدّولة والمتمثّلة في: قطاع عامّ متضخّم (يوظّف ما يقرب من 70 في المائة من الموّظفين بأجر)؛ وقطاع خاصّ بقدرات محدودة؛ ونظام تعليميّ يمكن تعزيزه. وتوضّح الأقسام التّالية الخصائص الرّئيسيّة لسوق العمل اللّيبيّ بمزيد من التّعمّق.

ويبدو سوق العمل اللّيبيّ كبيرًا بما يكفي لاستيعاب القوى العاملة الأجنبيّة، حيث ورد أنّ المهاجرين المتّجهين إلى ليبيا يجدون صعوبة قليلة أو معدومة في العثور على عمل (Juillard وآخرون 2021). وفي الواقع، أفاد 76 بالمائة من المهاجرين، وفقًا لـ "تقرير الهجرة" الصّادر عن مصفوفة تتبع النّزوح 2022 لشهري يونيو ويوليو، بأنّهم يعملون في ليبيا وقت إجراء المقابلة، بينما قال 52 بالمائة فقط إنّهم كانوا قبل ذلك يعملون في بلدهم الأصليّ. ويعمل المهاجرون بشكل أساسيّ في قطاعات البناء وإمدادات المياه والكهرباء والغاز، فضلاً عن الزّراعة والرّعي وصناعة الأغذية (Borgnas وآخرون 2021).

وإلى جانب ذلك، لا ينظر المجتمع المحليّ بالضّرورة إلى المهاجرين على أنّهم منافسون للمواطنين اللّيبيّين في سوق العمل، لأنّهم غالبًا ما يشغلون وظائف لا يرغب اللّيبيّون عمومًا في القيام بها. وعلى وجه الخصوص، أفاد أرباب العمل في القطاعات الرّئيسيّة مثل البناء أو الزّراعة بوجود صعوبات في توظيف اللّيبيّين لأنّ العديد منهم يفتقرون إلى المهارات الفنيّة لشغل وظائف محدّدة، ويفتقدون الرّغبة في أداء وظائف تتطلّب جهدا بدنيّا (الكموني – Janssen وآخرون، 2019). ولذلك، تستجيب هذه الصّناعات لمستويات متفاوتة بشأن العمّال المهاجرين. وعلى هذا النّحو، يواصل المهاجرون على الرّغم من التّحدّيات الأمنيّة التي واجهتها ليبيا على مدى العقد الماضي، في تقديم مساهمات رئيسيّة في سوق العمل اللّيبيّ.

04. لمحة عامّة عن العمالة المصريّة المهاجرة في ليبيا

1.4 الخصائص الدّيمغرافيّة والملامح الرّئيسيّة

وفقًا للمنظّمة الدّوليّة للهجرة، هناك ما مجموعه 144543 مهاجرًا من مصر في ليبيا يمثّلون 21 بالمائة من إجماليّ السّكان المهاجرين في البلاد – وهي ثاني أكبر نسبة بين جميع الجنسيّات. وكانت غالبيّتهم من الذّكور، وحاصلين على تعليم متوسّط أو أعلى. وتتواجد غالبيّة المهاجرين المصريّين في الشّرق (47٪) أو الغرب (48٪) من ليبيا بينما توجد أقلّية في الجنوب (5٪). ويأتي عدد كبير من المهاجرين المصريّين من المحافظات الثّلاث التّالية: المنيا والفيوم والبحيرة. وقد أفاد 95٪ من المجيبين أنّهم انتقلوا إلى ليبيا لأسباب اقتصاديّة مختلفة تتعلّق بعدم كفاية الدّخل في بلدهم الأصليّ (65٪)؛ أو قلّة فرص العمل في موطنهم (15٪)، أو البحث عن فرص عمل في ليبيا (15٪).

المصدر: مصفوفة تتبّع النّزوح، استطلاعات مراقبة التّدفّق، يناير – ديسمبر 2021

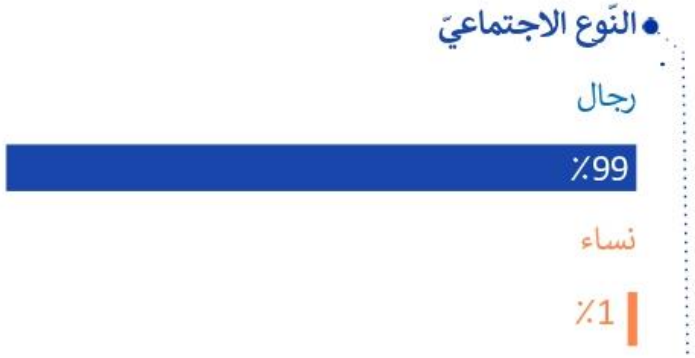

استنادًا إلى التّوزيع العامّ للمهاجرين حسب النّوع الاجتماعيّ في جميع أنحاء ليبيا (ملاحظة: لا يتوفّر التّوزيع حسب النّوع الاجتماعيّ حسب الجنسيّة)، هناك ما يقدّر بـ 78 في المائة من الذّكور البالغين، و12 في المائة من الإناث البالغات، و10 في المائة من الأطفال.

الحالة الاجتماعيّة/المدنيّة

أعزب/عزباء، لم يتزوج/تتزوّج قطّ، منفصل/منفصلة أو مطلق/مطلّقة

٪59

متزوّج/متزوّجة

٪41

السّنّ

30 سنوات في المتوسّط

السّبب الرّئيسيّ وراء قرار المهاجرين مغادرة بلدهم الأصليّ

عدم كفاية الدخل في بلد المنشأ

٪65

انعدام فرص العمل في بلد المنشأ

٪15

البحث عن فرص عمل في الخارج

٪15

غير ذلك

٪ 5

التّوزيع الجغرافيّ

يتواجد غالبيّة المهاجرين من مصر في شرق ليبيا أو غربها بينما توجد أقليّة في الجنوب.

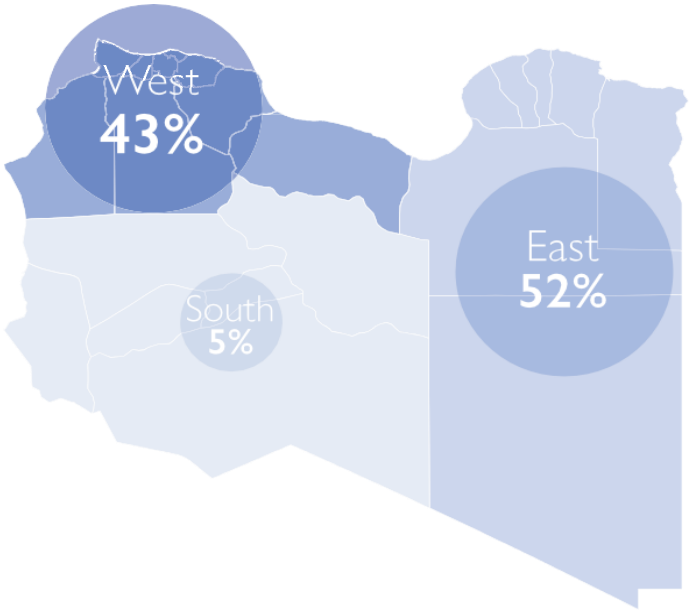

منشأ المهاجرين في مصر

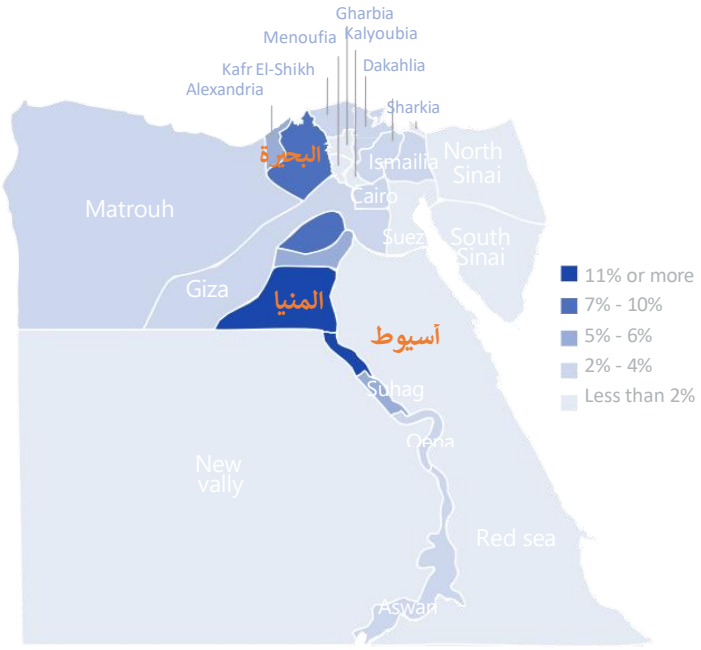

2.4 الدّخول إلى ليبيا

يتّسم دخول المهاجرين المصريّين إلى ليبيا بمستويات كبيرة من المخالفات، حيث أفاد ثلثا المجيبين (66٪) أنّهم دخلوا ليبيا عبر نقطة دخول غير رسميّة.

وبين عامي 2020 و2022، تباينت بشكل كبير وسائل النّقل التي يستخدمها المهاجرون المصريّون لدخول ليبيا. فبينما أفاد غالبيّة المجيبين (58٪) أنّهم دخلوا الأراضي اللّيبيّة بسيّارة، أفاد عدد كبير من المشاركين باستخدام وسائل نقل أخرى، بما في ذلك الحافلات (23٪)؛ والطّائرة (12٪) والشّاحنات (7٪). وبالتّوافق مع مجموعة متنوّعة من وسائل النّقل، أفاد المجيبون أيضًا بوجود مجموعة واسعة من تكاليف الرّحلة لدخول ليبيا، حيث تتراوح التّكاليف المبلغ عنها من 100-500 دولار أمريكيّ (30٪ من المشاركين) إلى أكثر من 5000 دولار أمريكيّ (2٪).

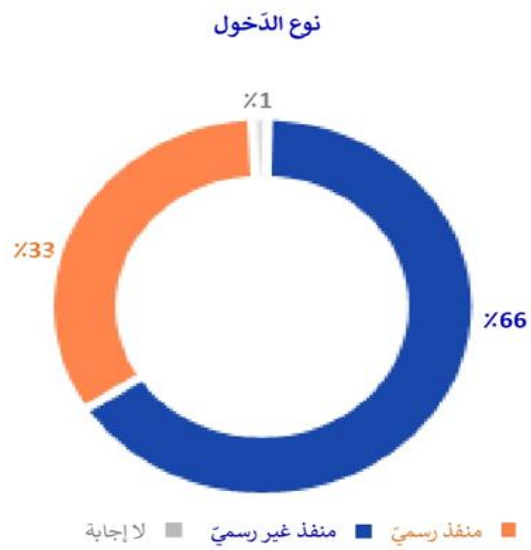

تختلف تجارب سفر المهاجرين المصريّين بشكل كبير اعتمادًا على طريقة النّقل. وعلى وجه الخصوص، أوضح الأفراد الذين سافروا بالسّيارات أو الحافلات أو الشّاحنات أنّ سفرهم كان طويلًا ومرهقًا ومكلفًا:

"كانت رحلتي إلى ليبيا صعبة للغاية. سافرت من المنيا إلى الإسكندريّة ومن هناك إلى مطروح ومررت بالسّلوم حتى دخلت مدينة طبرق عبر معبر أمّ سعيد الحدودي. في المجموع، استغرق الأمر 16 يومًا. قضّيت 8 أيام في طبرق، و4 أيّام في أجدابيا، و4 أيّام في السّلّوم. كان برفقتي مهاجرون من السّلوم ساعدوني في توفير الطّعام والمواصلات. وبلغت تكلفة هذه الرّحلة حوالي 3600 دينار ليبيّ".

أنثى، تاجرة / عاملة نظافة، 52 سنة

"كانت رحلتي من أسيوط إلى بنغازي براً. كانت رحلة شاقّة وطويلة. دخلت البلاد بطريقة غير شرعيّة. كلّفتني الرّحلة ما يقرب من 1550 دولارًا. كانت مدّة الرّحلة من أربعة إلى خمسة أيام. شعرت بقلق شديد على الرّحلة، خاصّة في لحظة عبور الحدود. الحمد لله أبناء عمّي كانوا ينتظرونني، ولذلك كانت مسألة الإقامة أسهل".

ذكر، بائع خضار، 22 سنة

3.4 الحالة الوظيفيّة

تحظى الغالبيّة العظمى من المهاجرين المصريّين في ليبيا بعمل/وظيفة (93٪)، بينما كان 59٪ منهم فقط يعملون في مصر. وهو رقم يتوافق مع ما ورد في القسم 1.4 (section 4.1). والذي يشير إلى أنّ غالبيّة كبيرة من المهاجرين المصريّين قد انتقلت إلى ليبيا بسبب نقص الفرص الاقتصاديّة في وطنهم الأمّ. وتتوافق هذه النّتيجة أيضًا مع فكرة أنّ سوق العمل اللّيبيّ كبير بما يكفي لاستيعاب العمّال المهاجرين، وأنّ مهارات العمّال المصريّين تكمّل مهارات السّكان المحليّين (Juillard وآخرون، 2021).

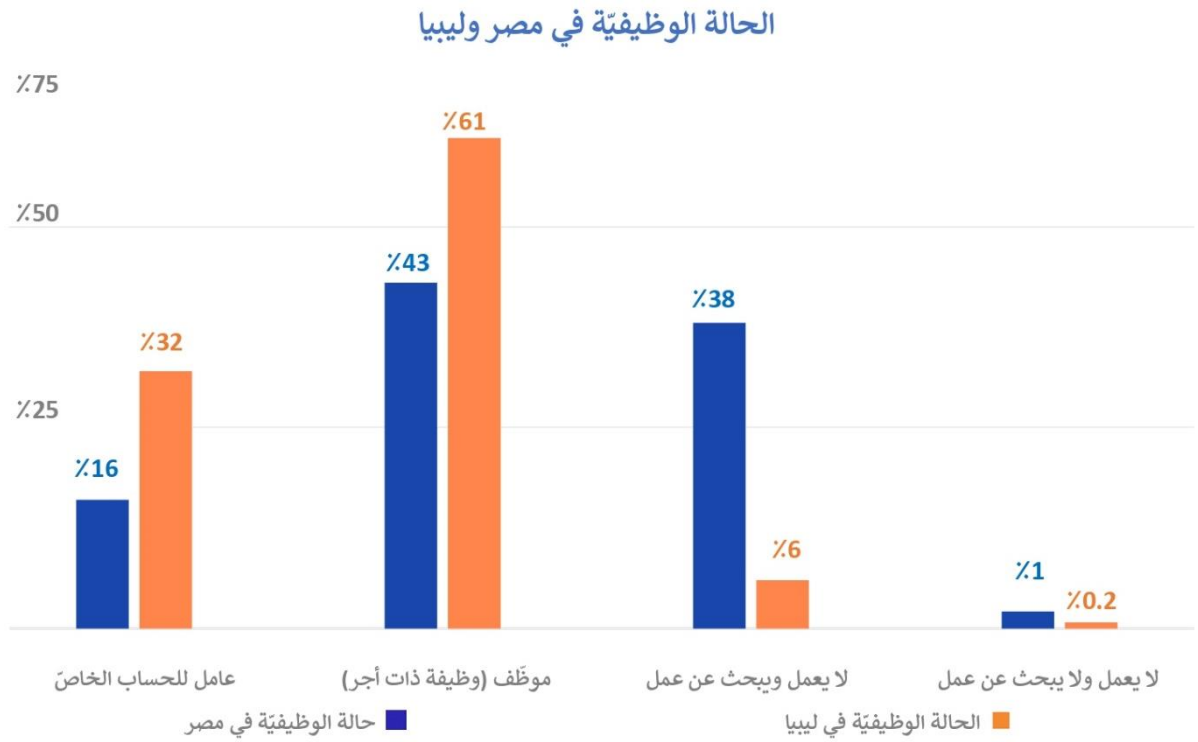

تعمل نسبة عالية من المهاجرين المصريّين في قطاعات ذات نشاط يدويّ مثل النّجارة (22٪)؛ والبناء (12٪)؛ والتّصنيع (8٪)؛ والكهرباء / الالكترونيّات (7٪)؛ والزّراعة (6٪). ومن المثير للاهتمام، أنّ عددًا من المجيبين أفادوا أيضًا أنّ لديهم العديد من الأنشطة في نفس الوقت أو أنّهم غيروا النّشاط بمرور الوقت. وعلى سبيل المثال، أوضح أحد المجيبين في هذه الورقة ما يلي:

"في البداية، عملت كمعينة منزليّة، ثمّ شاركت في تجارة مع صديقة أختي لبضعة أشهر. ثم انتقلت للعمل في مصنع حلويّات وتعلّمت الخياطة والتّطريز للعمل في مصنع ملابس صغير وبدأت تجارة الملابس بين ليبيا ومصر".

مهاجرة مصريّة، 52 سنة، بنغازي

ونتيجة لذلك، أوضح عدد من المجيبين أنّ تجربتهم في ليبيا مكّنتهم من اكتساب مهارات جديدة. وعلى سبيل المثال، أفاد أحد المجيبين بما يلي: "*في ليبيا، كان لديّ العديد من الأنشطة المختلفة وتعلّمت الكثير*".

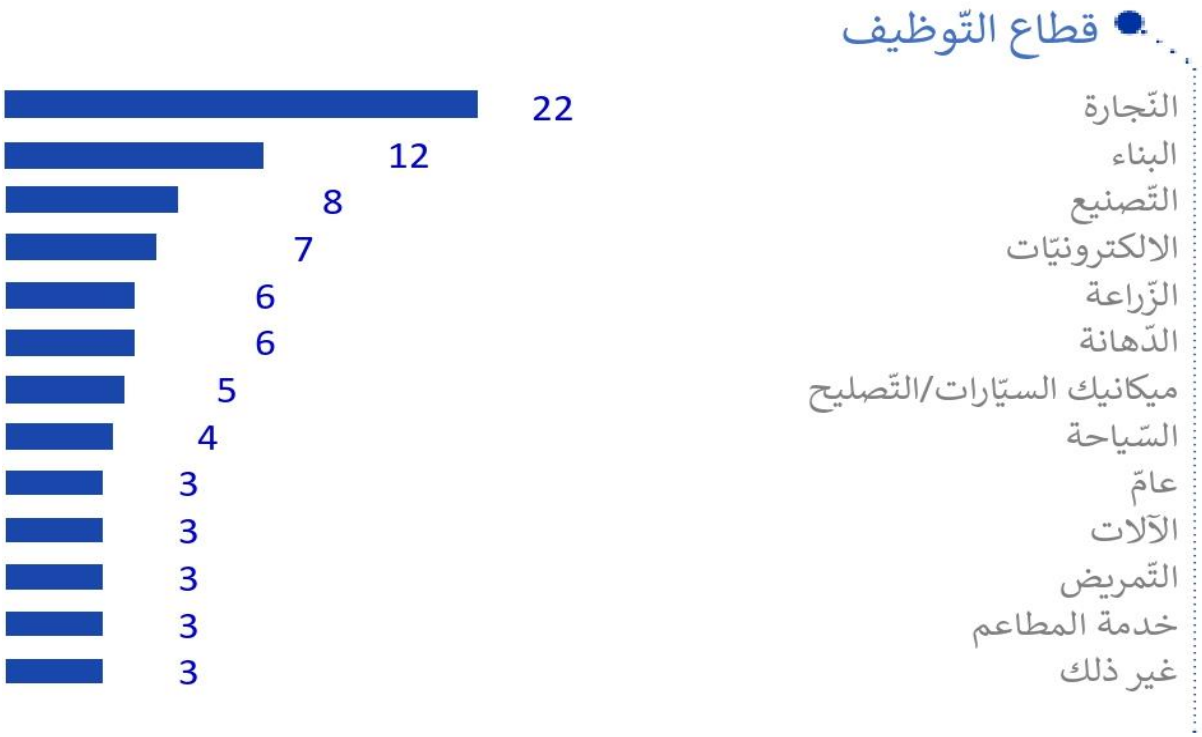

يتميّز توظيف المهاجرين المصريّين في ليبيا بمستويات كبيرة من العمل غير الرّسميّ، حيث أفاد 4 في المائة فقط من المجيبين أنّ لديهم عقدًا مكتوبًا وموقّعًا، وأفاد 17 في المائة أنّه ليس لديهم عقد مكتوب أو اتّفاق شفهيّ في وظيفتهم. وأوضح أحد المجيبين ما يلي:

"كنت أعمل في مجال الخياطة دون عقد أو اتّفاق مع صاحب العمل. وفي عدّة مناسبات، لم يكن راتبي في المستوى الذي كنت أتوقّعه. كما كان العمل الذي كنت أقوم به عملاً يوميّا ولم يكن موثوقًا به على الإطلاق. ولم يكن لديّ، من يوم إلى آخر، أيّة فكرة عمّا إذا كان سيتمّ تجديد توظيفي".

أنثى، 47 سنة، خيّاطة سابقا والآن لا تعمل، طرابلس

4.4 الوصول إلى الوثائق

أفاد ما يقرب من ثلث المهاجرين المصريّين (29٪) أنّ لديهم تصريح عمل في ليبيا، وهو ما يزيد بكثير عن متوسّط ال 15٪ لجميع الجنسيّات. وعلى هذا النّحو، من المرجّح أن يحصل المصريّون، من بين الجنسيّات الخمس الرئيسيّة المهاجرة في ليبيا، على تصريح عمل. ويمكن ملاحظة نمط مماثل لتصاريح الإقامة. وأفاد 32 في المائة من المهاجرين المصريّين أنّ لديهم مثل هذا التّصريح في ليبيا، وهو ما يزيد بكثير عن متوسّط ال 14 في المائة لجميع الجنسيّات.

كما أوضح عدد من المجيبين أنّ الافتقار إلى الوثائق يشكّل تحدّيا كبيرا لحياتهم اليوميّة. فعلى سبيل المثال، أوضح أحد المجيبين أنّ "*نقص أوراق الهويّة ساهم في خلق صعوبة كبيرة في الحركة والتّنقّل، بالإضافة إلى الافتقار إلى الأمان. فلقد تعرّضت للاحتجاز في ملجأ لمدّة 10 أيّام في بنغازي، لكن تمّ إطلاق سراحي بعد هذه الفترة" (أنثى، تجارة حرّة/عاملة، 52 سنة، بنغازي).*

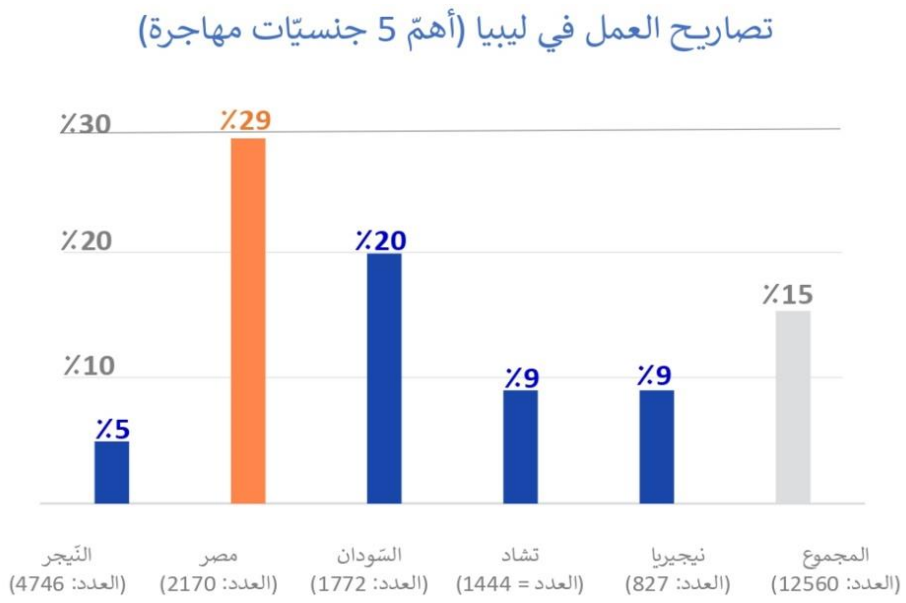

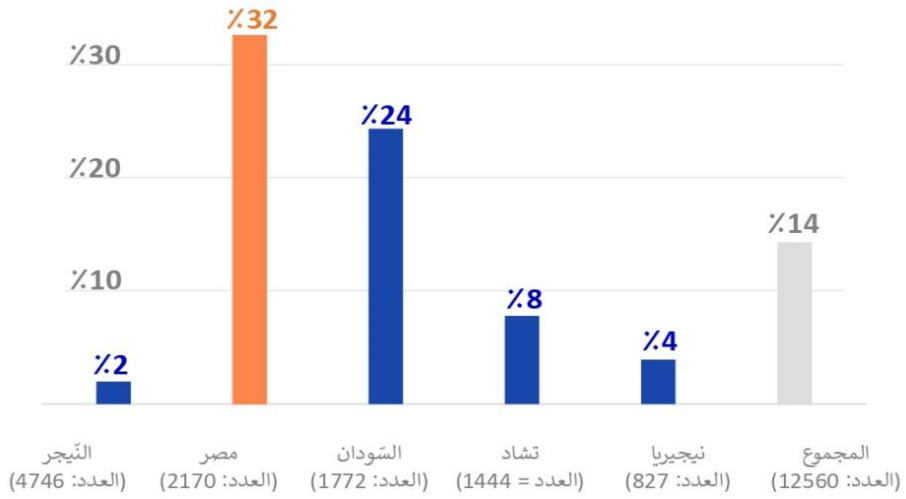

5.4 التّحويلات

أفاد ما يقرب من نصف المهاجرين المصريّين (44٪) أنّهم أرسلوا أموالاً إلى أوطانهم منذ وصولهم إلى ليبيا. وهو رقم أعلى بكثير من أيّ رقم من الجنسيّات الأخرى التي تمّ التقاطها في مسح مراقبة التّدفّق لمصفوفة تتبّع النّزوح. ويمكن تفسير هذه النّتيجة من خلال معدّل توظيف المهاجرين المصريّين في ليبيا (حوالي 93٪). وإلى جانب ذلك، تتميّز الهجرة المصريّة في ليبيا بأنّها طويلة الأمد، وفي بعض المجتمعات، يتمتّع المهاجرون المصريون بقدم راسخة، ممّا يسهّل على الأرجح تحويل الأموال إلى وطنهم. وأخيرًا، تعدّ التّحويلات الماليّة تقليديّا إحدى السّمات الرئيسيّة للهجرة المصريّة في جميع أنحاء العالم، حيث بلغت التّحويلات من المصريّين في الخارج 18 مليار دولار أمريكيّ في عام 2012 (زهري 2013).

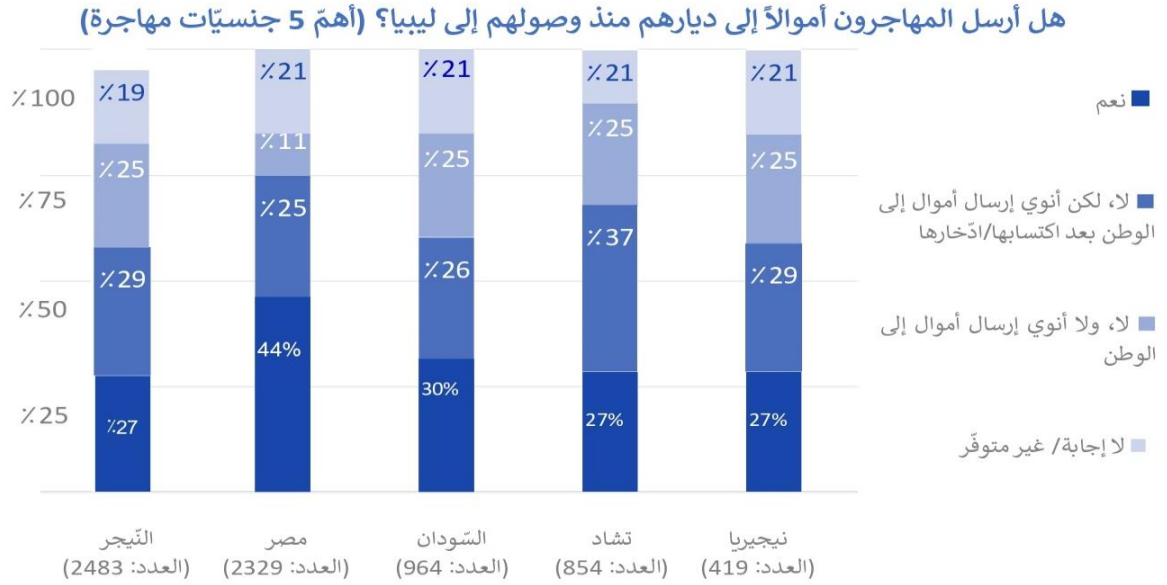

6.4 نوايا التنقّل

أعرب غالبيّة المهاجرين المصريين (52٪) الذين شملهم المسح خلال الفترة 2020-2022، عن نيّتهم البقاء في ليبيا. وهذه الحصّة هي أعلى قليلاً من الجنسيّات الأخرى التي تمّ التقاطها في مسح مراقبة التّدفّق لمصفوفة تتبّع النّزوح.

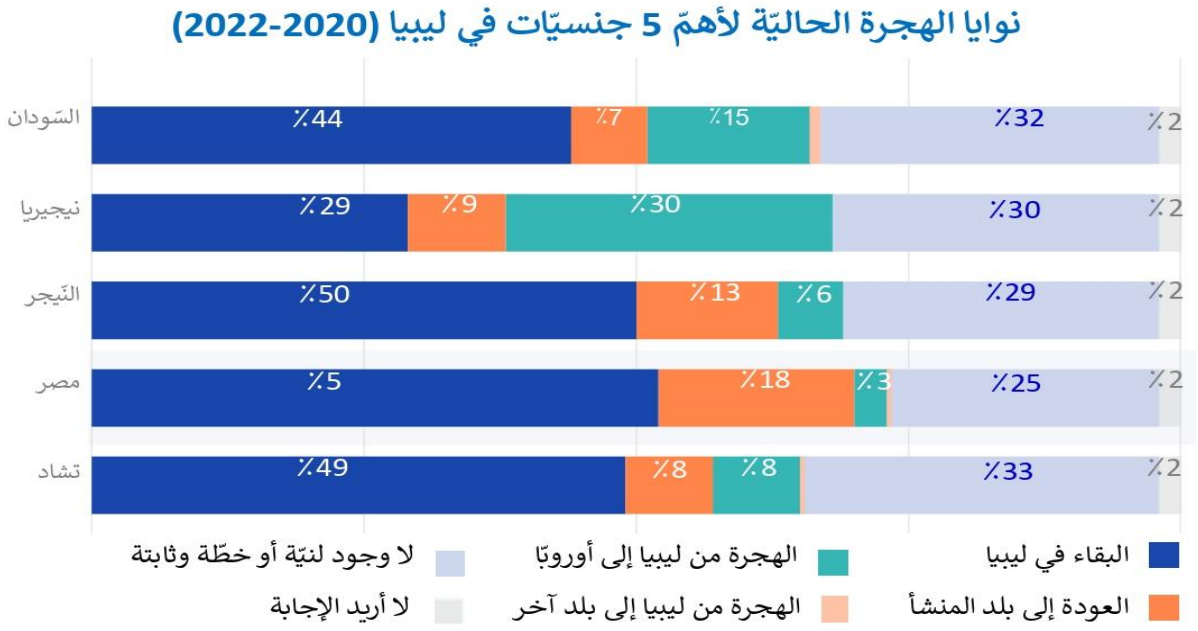

ومع ذلك، فإنّ نوايا تنقّل المهاجرين المصريّين لم تكن متّسقة على مرّ السّنين. ففي عام 2020، كانت الغالبيّة العظمى منهم (81٪) تعتزم البقاء في ليبيا، لكنّ هذه النّسبة انخفضت بشكل كبير في عام 2021 (36٪) و2022(38٪). ومن المحتمل أن يفسّر هذا التّراجع من خلال وباء كورونا، الذي حدّ بشكل كبير من آفاق تنقّل المهاجرين في ذلك الوقت.

وفي 2021-2022، ارتفعت نسبة المهاجرين المصريّين الذين أعربوا عن نيّتهم العودة إلى بلدانهم الأصليّة لتصل إلى 23 في المائة، مقارنة بـ 8 في المائة في عام 2020. وبالمثل، تمّ تحديد نسبة أعلى من المهاجرين المصريّين في عامي 2021 و2022 (35٪ و36٪ على التّوالي) على أنّهم ليس لديهم نيّة ثابتة.

نوايا الهجرة الحاليّة لأهمّ 5 جنسيّات في ليبيا (2020-2022)

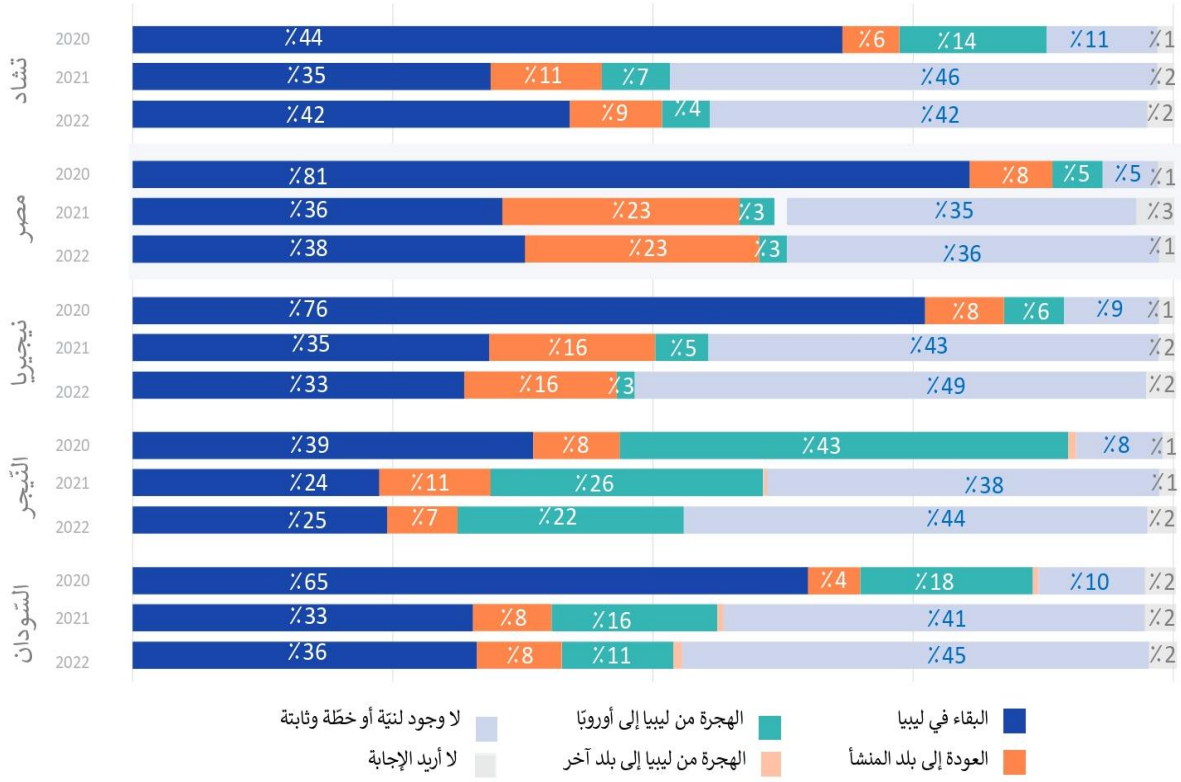

كما انعكس تنوّع نوايا التّنقّل في البيانات النّوعيّة التي تمّ جمعها. وعلى سبيل المثال، أوضح نجّار ذكر نيّته في الانخراط في الهجرة الدّائريّة:

"الخطّة المستقبليّة هي العودة إلى مصر، والزّواج، والحصول على فترة راحة، ثمّ العودة مرّة أخرى إلى ليبيا لأنّ فرص العمل فيها متاحة دائما، والدّخل الماليّ ممتاز، ولديّ علاقات كثيرة مع مقاولين ليبيّين. كما أنّني أفهم عادات وتقاليد المجتمع اللّيبيّ، ويمكنني التّواصل والعمل معهم بشكل مريح، ممّا يجعلني مستقرًا هناك. ولهذا ليس لديّ أيّة نيّة للمغادرة والعمل في أيّ بلد آخر."

05. الخلاصة والطّريق إلى الامام

ظلّت الهجرة المصريّة إلى ليبيا، على الرّغم من التّغيرات السّياسيّة والصّراعات، ظاهرة مستقرّة نسبيًا في تاريخ كلا البلدين منذ الخمسينيات. وتؤكّد هذه الورقة المساهمة الكبيرة للعمّال المهاجرين المصريّين في الاقتصاد الليبيّ والمصريّ. فمن ناحية، تعمل الغالبيّة العظمى من العمّال المهاجرين المصريّين في ليبيا (93٪)، ممّا يشير إلى أنّهم يساهمون في سدّ فجوة القوى العاملة في القطاعات الرّئيسيّة مثل البناء أو التّجارة أو الزّراعة. ومن ناحية أخرى، من المرجّح أن يقوم المهاجرون المصريون من بين جميع الجنسيّات المهاجرة في ليبيا، بتحويل الأموال مرّة أخرى إلى مصر، ممّا يجعلهم مساهمين رئيسّيين في تنمية الاقتصاد المصريّ.

وعلى الرّغم من كونها ظاهرة طويلة الأمد، إلاّ أنّ الهجرة المصريّة إلى ليبيا تتميّز أيضًا بمستويات كبيرة من المخالفات وغياب الإجراءات الرّسميّة. حيث أفادت الغالبيّة العظمى من العمّال المهاجرين المصريّين أنّهم دخلوا الأراضي الليبيّة عبر نقاط دخول غير رسميّة. وإلى جانب ذلك، لا يملك الكثير منهم عقودًا مع أصحاب العمل أو تصاريح إقامة/ عمل، ممّا يؤدّي في كثير من الأحيان إلى مستويات عالية من التّوتّر والقلق بالإضافة إلى مخاطر حماية كبيرة للمهاجرين أنفسهم. ويمثّل هذا الوضع أيضًا فرصة ضائعة للدّولة اللّيبيّة لأنّ المهاجرين المصريّين لا يساهمون في الماليّة العامة اللّيبيّة من خلال دفع الضّرائب. وفي حين أنّ توقيع مذكّرة تفاهم بين مصر وليبيا في عام 2021 يعدّ خطوة مهمّة، إلاّ أنّ تفعيلها الفوريّ أمر بالغ الأهمّية لتحسين وضع العمّال المهاجرين المصريّين في ليبيا.

وعليه، يجب، على وجه الخصوص، اتّخاذ خطوات رئيسيّة نحو تسوية أوضاع العمّال المصريّين الموجودين بالفعل على الأراضي اللّيبيّة. ووفقًا لنتائج هذه الورقة، يسدّ العمّال المهاجرون المصريّون فجوة مهمّة في القوى العاملة اللّيبيّة. وعلى هذا النّحو، من المهمّ أن يصبح وضعهم ودخولهم إلى ليبيا نظاميّا، ممّا يضمن في النّهاية استفادة العمّال المهاجرين المصريّين في ليبيا من آليّات الحماية ذات الصّلة.

الفهرس

1. Borgnas, E., Cottone, L., Teppert, T., 2021. Labour migration dynamics in Libya, in: Migration in West and North Africa, and Across the Mediterranean: Trends, Risks, Development and Governance.
2. El Kamouni-Janssen, F., Ezzedine, N., Harchaoui, J., 2019. From abuse to cohabitation: A way forward for positive migration governance in Libya.
3. International Organisation for Migration, 2021. Libya and Niger Move Forward on Strengthening Migration Management and Labour Mobility.
4. Juillard, H., Robalino, D., Kitchingman-Roy, D., Ossandon, M., Charlot, C., 2021. Labour Market Assessment- Macro economic analysis and migrant workers skill gap assessment, commissioned by IOM Libya.
5. REACH (2022); “Libya Labour Market Assessment: Labour Demand, Supply and Institutional Environment in Sebha”.
6. Tsourapas, G., 2015. The Politics of Egyptian Migration to Libya. Middle East Research and Information Project. Zaptia, S., 2021. Libya signs 14 MoUs and six agreements with Egypt.
7. Zohry, A., 2013. Egypt’s International Migration after the Revolution: Is There Any Change? Confluences Méditerranée 4, 45–54.

1. Borgnas, E., Cottone, L., Teppert, T. 2021. ديناميّات هجرة اليد العاملة في ليبيا، في: الهجرة في غرب وشمال إفريقيا وعبر البحر الأبيض المتوسّط: الاتّجاهات والمخاطر والتّنمية والحوكمة.
2. El Kamouni-Janssen, F., Ezzedine, N., Harchaoui, J. 2019. من الإساءة إلى التّعايش: الطّريق إلى الأمام من أجل إدارة الهجرة الإيجابيّة في ليبيا.
3. المنظّمة الدوليّة للهجرة، 2021. ليبيا والنّيجر يمضيان قدما في تعزيز إدارة الهجرة وتنقّل اليد العاملة.
4. Juillard, H., Robalino, D., Kitchingman-Roy, D., Ossandon, M., Charlot, C. 2021. تقييم سوق العمل – تحليل الاقتصاد الكلّيّ وتقييم فجوة مهارات العمّال المهاجرين، بتكليف من المنظّمة الدّولية للهجرة في ليبيا.
5. مبادرة ريتش/REACH (2022)؛ "تقييم سوق العمل الليبيّ: الطّلب على العمل، والتوريد، والبيئة المؤسّسية في سبها".
6. Tsourapas, G. 2015. سياسة الهجرة المصريّة إلى ليبيا. مشروع الشّرق الأوسط للبحوث والمعلومات. Zaptia, S، 2021. ليبيا توقّع 14 مذكّرة تفاهم وستّ اتّفاقيات مع مصر.
7. زهري، أ.، 2013. الهجرة الدّولية لمصر بعد الثّورة: هل هناك تغيير؟ ملتقى البحر الأبيض المتوسّط 4، 45-54.

الملحق: استبيان نوعيّ

وكالة الهجرة التّابعة للأمم المتّحدة
استبيان نوعيّ حول هجرة العمالة المصريّة إلى ليبيا

التّاريخ والمقابلة		المنطقة والمدينة	

1. أسئلة تمهيديّة	
1.1 رجاءً قدّم نفسك، ثمّ تأكّد من أن يجيب المستجوَب عن الأسئلة التالية:	
الجنسيّة	
العمر	
المهنة	
مدّة البقاء في ليبيا	
2.1 لماذا تركت مصر وقرّرت القدوم إلى ليبيا تحديداً، وما هو هدفك من البقاء في ليبيا؟	
3.1 كيف كانت حياتك في مصر؟ (أي منطقة في مصر، المهنة، وصف العائلة / الأقارب، إلخ.)	
2. الرّحلة إلى ليبيا:	
1.2 كيف تصف رحلتك إلى ليبيا؟ (مدة الرّحلة، تكلفة الرّحلة، مع شخص/ بمفردك، المشاعر المرتبطة بالمغادرة مثل سهولة/صعوبة الرّحلة، القلق قبل المغادرة، إلخ.):	
3. الحياة في ليبيا:	
1.3 هل لك أن تخبرني المزيد عن حياتك في ليبيا؟ (مكان الإقامة، ومع من، وما هي الوظائف التي يشغلها المشارك خارج العمل):	
2.3 كيف تصف مكان عملك؟ (ما هي ظروف العمل الجيدة / السيئة ولماذا؟)	
3.3 هل اكتسبت أيّة مهارات في ليبيا تعتقد أنّها ستكون مفيدة لك في المستقبل؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف تخطّط لاستخدام هذه المهارات المكتسبة حديثًا؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فما نوع المهارات التي ستساعدك في الحصول على فرصة عمل أفضل في ليبيا؟	
4.3 عندما تتأمّل تجربتك في ليبيا، ما هي أهمّ التّحدّيات والفرص؟	
4. الآفاق:	
1.4 ما هي مشاريعك الرّئيسيّة للسّنوات القادمة؟ (أي البقاء في ليبيا /العودة إلى مصر /الذّهاب إلى بلد ثالث)	

الأمم المتّحدة المنظّمة الدّوليّة للهجرة

© 2022 المنظّمة الدّوليّة للهجرة (IOM)